خادم الحرمين الشريفين يتسلم التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي [بقية]

للمملكة الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تعزيز فرص هذا النمو مع المحافظة على مستوى عال من الاستقرار النقدي.. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة قد زاد بنسبة ١٠,٨ في المائة في العام المالي ١٤١٠/١٤١١هـ ١٩٩٠م وبنسبة ٩,٨ في المائة في العام المالي ١٤١١/١٤١٢هـ ١٩٩١م. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات النمو في كلا القطاعين النفطي وغير النفطي وخاصة القطاعات الانتاجية.. كما تسعى المؤسسة بشكل متواصل إلى تدعيم الجهاز المصرفي وتطوير الخدمات المالية والمصرفية لتواكب التقدم الكبير الذي تشهده البلاد.. وتعكس البيانات النقدية والمصرفية تحسناً كبيراً في الأداء المصرفي وفي الخدمات المصرفية ونظم المدفوعات لتلبية الاحتياجات المتنامية للمواطنين.

وتحقق نمو ملحوظ في القطاعات الانتاجية غير النفطية خلال عام ١٤١٠/١٤١١هـ ١٩٩٠م حيث ارتفعت القيمة المضافة في القطاع الزراعي بنسبة ٧ في المائة وبذلك ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من معدل ١٠,٧ في المائة في عام ١٤٠٦/١٤٠٧هـ إلى معدل ١٤ في المائة في عام ١٤١٠/١٤١١هـ كما ارتفع معدل النمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية عند تكرير النفط إلى نسبة ٥,٥ في المائة وسجل قطاع المرافق العامة الكهرباء والغاز والماء معدل نمو نسبته خمسة في المائة خلال عام ١٤١٠/١٤١١هـ.

أما بالنسبة لعامي ١٤١١/١٤١٢ ١٩٩١ و١٤١٢/١٤١٣هـ/ ١٩٩٢ تدل المؤشرات الأولية على مواصلة القطاعات الانتاجية التوسع في نشاطها.

بلغ اجمالي الايرادات والمصروفات الفعلية التقديرية حوالي ٣١٦,٦ مليار ريال و٤٦٤ مليار ريال على التوالي خلال السنة المالية من ٣/٦/١٤١٠هـ ٣١/١٢/١٩٨٩م إلى ٢٤/٦/١٤١٢هـ ٣٠/١٢/١٩٩١م أما بالنسبة لميزانية عام ١٤١٣/١٤١٤هـ ١٩٩٣م فقد بلغت جملة الموارد التي ستوجه للانفاق الحكومي حوالي ١٩٧ مليار ريال بزيادة نسبتها ٨,٨ في المائة عن تقديرات عام ١٤١٢/١٤١٣هـ وتركز الميزانية على التنمية الاقتصادية وخاصة في مجالي التعليم والتدريب والصحة والخدمات الاجتماعية بالاضافة إلى تعزيز القدرات الدفاعية وقدرت الايرادات في الميزانية بحوالي ١٦٩ مليار ريال بزيادة نسبتها ١٢ في المائة عن اجمالي الايرادات التقديرية للعام السابق.. ورغم الزيادة في الايرادات المقدرة إلا أنها تقل عن اجمالي المصروفات المقدرة بمقدار ٢٧,٨ مليار ريال. وسيتم تمويل الفرق عن طريق الاقتراض.

وزاد متوسط الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة خلال عام ١٤١١/١٤١٢ ١٩٩١م بنسبة ٤,٦ في المائة مقارنة بزيادة نسبتها ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٠م ويبدو أن هذه الزيادة في مستوى الأسعار قد نجحت بصورة أساسية نتيجة زيادة السيولة في الاقتصاد بالاضافة الى الارتفاع في أسعار الواردات من الدول الصناعية.. ورغم ذلك فان معدل التضخم في المملكة مقاساً بمعدل التغير في الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة يعتبر من أدنى المعدلات في العالم.

وخلال عام ١٩٩٢م أظهر متوسط الرقم القياسي لتكلفة المعيشة انخفاضاً نسبته ١,٤ في المائة بالمقارنة مع ارتفاع نسبته ٤,٦ في المائة خلال عام ١٩٩١م ويبدو أن تخفيض أسعار الوقود والرسوم المختلفة الذي أعلنت عنه الحكومة في رمضان ١٤١٢/ مارس ١٩٩٢م قد لعب دوراً هاماً في الحد من ارتفاع الرقم القياسي بتكلفة المعيشة وساعد على انخفاضه.

وزادت وسائل الدفع بتعريفها الشامل من ٥٣ بحوالي ٢٧,٤ مليار ريال أي بنسبة ١٤,٥ في المائة خلال عام ١٤١١/١٤١٢هـ ١٩٩١م مقابل ارتفاع قدره ٨,٣ مليار ريال أي بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ١٤١٠/١٤١١هـ ١٩٩٠م ويعزى هذا التسارع في معدل النمو النقدي بصورة رئيسية إلى زيادة الانفاق الحكومي بسبب مؤثرات أزمة الخليج والارتفاع الحاد في السلف والقروض المصرفية للقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية.

الا أن هذا النمو النقدي المرتفع قد عاد إلى مستواه الطبيعي حيث تشير الأرقام خلال عام ١٤١٢/١٤١٣هـ ١٩٩٢م إلى ارتفاع وسائل الدفع بـ ٥٣ بمقدار ٥,٣ مليار ريال أي بنسبة ٢,٥ في المائة بالمقارنة مع نسبة ١٤,٥ في المائة خلال عام ١٩٩١م.

وتشير الأرقام المتوفرة للربع الأول من عام ١٩٩٣م إلى زيادة وسائل الدفع بـ ٥٣ بنسبة ٥,٥ في المائة لتبلغ ٢٣٣,٣ مليار ريال بنهاية مارس ١٩٩٣م مقابل زيادة نسبتها ٣,١ في المائة خلال الفترة المقابلة من العام السابق.

وسجلت الودائع المصرفية زيادة حادة قدرها ٢٧,٦ مليار ريال أي بنسبة ١٩,٢ في المائة لتصل إلى ١٧١,٢ مليار في عام ١٩٩١م مقابل انخفاضها بحوالي ٢,٦ مليار ريال أي بنسبة ١,٨ في المائة في عام ١٩٩٠م ويعزى ذلك إلى استعادة الثقة في الاقتصاد السعودي بشكل عام في أعقاب انتهاء أزمة الخليج وواصلت الودائع المصرفية ارتفاعها خلال عام ١٩٩٢م حيث سجل اجمالي الودائع المصرفية زيادة قدرها حوالي ٦,٢ مليار ريال أي بنسبة ٣,٦ في المائة لتبلغ ١٧٧,٤ مليار ريال.

واستمرت الودائع المصرفية في نموها خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣م مسجلة زيادة قدرها ٩,٤ مليار ريال أي نسبة ٥,٣ في المائة لتبلغ حوالي ١٨٦,٨ مليار بنهاية مارس من العام المذكور.

وسجل اجمالي مطلوبات المصارف على القطاع الخاص زيادة ملحوظة خلال عام ١٩٩١م فقد ارتفع مجموع السلف والقروض والسندات المحسومة والاستثمارات في الأوراق المالية الخاصة بمعدل ١٢,٧ في المائة لتبلغ بنهاية الفترة حوالي ٢٣,٦ مليار ريال مقارنة بانخفاض معدله ١٠,٩ في المائة خلال عام ١٩٩٠م.

وزاد اجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بحوالي ١٣,٥ مليار ريال أي بنسبة ١٨,٤ في المائة لتصل إلى ٨٧,٢ مليار ريال في عام ١٩٩٢م كما ارتفعت بحوالي ٦,٦ مليار ريال أي بنسبة ٧,٦ في المائة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢م لتبلغ ٩٣,٨ مليار ريال بنهاية مارس ١٩٩٣م.

وانخفضت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية بحوالي ٤,٥ مليار ريال أي ١١٨,٩ مليار ريال في عام ١٩٩١ بعد ارتفاعها بحوالي ٤,٦ مليار في عام ١٩٩٠م مشكلة نسبة ٤٦ في المائة من اجمالي موجودات المصارف بالمقارنة بنسبة ٥٣,٢ في المائة في العام السابق ويعزى الانخفاض في الموجودات الأجنبية للمصارف في عام ١٩٩١م إلى انخفاض حجم المبالغ المستحقة من المصارف الأجنبية ومن قروض المصارف في الخارج.

أما خلال عام ١٩٩٢م فقد انخفضت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية مرة أخرى بحوالي ١٢,٥ مليار ريال إلى ١٠٦,٤ مليار ريال ومن ثم انخفض نصيبها النسبي في اجمالي الموجودات إلى ٣٨,٧ في المائة.

وتظهر أرقام الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام ١٩٩٣م زيادة تقارب ١٠,٠ مليار ريال لتبلغ نحو ١٦,٤ مليار ريال مشكلة نسبة ٣٩,٥ في المائة من اجمالي الموجودات.

وواصل القطاع المصرفي تطوره من ناحية ادخال التقنية البنكية الحديثة بهدف تقديم أفضل الخدمات للعملاء وتقدم المصارف خدمات متطورة لعملائها في مجال الصرف الآلي ونظم المدفوعات السريعة والتعامل في سوق الأسهم ستاندق الاستثمار كما توسعت شبكة فروع المصارف التجارية لتمتد وتجاوز عدد المكاتب بنهاية العام ٢٤٨ فرعا فروع المصارف التجارية بحوالي ٤٨ فرعا إلى ١٠٨٠ فرعاً بنهاية ديسمبر ١٩٩١م أما خلال عام ١٩٩٢م فقد زاد عدد الفروع بحوالي ٥٩ فرعاً ليرتفع العدد الاجمالي إلى ١١٣٩ فرعاً وبنهاية مارس ١٩٩٣م ارتفع عدد فروع المصارف إلى ١١٤٣ فرعا.

وزادت المصارف التجارية رأسمالها واحتياطياتها من ١٧,٤ مليار ريال في نهاية عام ١٩٩٠م إلى ١٨,٨ مليار ريال في نهاية عام ١٩٩١م وبذلك شكل رأسمال واحتياطيات المصارف نسبة ١١,٠ في المائة من اجمالي الودائع المصرفية ونسبة ٧,٣ في المائة من اجمالي الموجودات.

وارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنهاية عام ١٩٩٢م بحوالي ٥,٧ مليار ريال إلى ٢٤,٥ مليار ريال مشكلاً نسبة ١٣,٨ في المائة من اجمالي الودائع المصرفية ونسبة ٨,٩ في المائة من اجمالي الموجودات.

أما بنهاية الربع الأول من عام ١٩٩٣م فقد ارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف إلى ٢٦,٦ مليار ريال مشكلاً نسبة ١٤,٢ في المائة من اجمالي الودائع ونسبة ٩,٥ في المائة من اجمالي الموجودات.

وبلغت القيمة الاجمالية للقروض التي صرفتها مؤسسات الاقراض المتخصصة حوالي ٣,٧ مليار ريال خلال عام ١٩٩١م كما بلغ مجموع تسديدات القروض خلال العام ٨,٥ مليار ريال.. وقد نجحت خطة الحكومة التي يهدف إلى حث هذه المؤسسات على الاعتماد من مواردها الذاتية الناجمة عن تسديدات القروض لتقديم الدعم لمختلف القطاعات.. وقد بلغ اجمالي قيمة القروض القائمة لهذه المؤسسات حوالي ١٥٤,٦ مليار ريال بنهاية ديسمبر ١٩٩١م مما ٩,٦ مليار ريال ساهم فيها البنك الزراعي السعودي و٤,٤ مليار ريال صندوق التنمية الصناعية السعودي و٧,٥٦ مليار ريال صندوق التنمية العقارية و٢٤,٥ مليار ريال صندوق الاستثمارات العامة بما في ذلك قروض الكهرباء و٠,٦ مليار ريال بنك التسليف السعودي.

وسجلت التجارة الخارجية للمملكة ارتفاعاً خلال عام ١٤١٢/١٤١١هـ ١٩٩١م فقد ارتفع اجمالي الصادرات من ٩١٥,٩ مليار ريال في عام ١٩٩٠م إلى ١٧٨,٥ مليار ريال في العام ١٤١١/١٤١٢هـ ١٩٩١م مضافاً زيادة نسبتها ٧,٦ في المائة ويعزى الارتفاع في اجمالي الصادرات بصورة أساسية إلى صادرات النفط التي ارتفعت بنسبة ٨,٩ في المائة إلى ١٦٣,٢ مليار ريال خلال عام ١٤١١/١٤١٢هـ ١٩٩١م.. وبلغت الصادرات غير النفطية ١٥,٣ مليار ريال.

كما ارتفعت الواردات سيف من ٩٠,١ مليار ريال في عام ١٩٩٠م إلى ١٠٨,٩ مليارات ريال في عام ١٩٩١م أي بنسبة ٢١ في المائة وتشير بيانات التجارة الخارجية المنقوحة لعام ١٤١٣/١٤١٢ ١٩٩٢م إلى أن الواردات (سيف) قد ارتفعت إلى ١٢٢,٧ مليار ريال في عام ١٩٩٢م أي بزيادة نسبتها ١٢,٦ في المائة عن العام السابق.. وتدل هذه الزيادة على ازدهار ونمو النشاط الاقتصادي في المملكة حيث أن نسبة ملموسة من هذه الواردات تكون من سلع رأسمالية وضرورية لتنفيذ احتياجات المشاريع الاستثمارية والمواطنين.

انخفض فائض الميزان التجاري من ٨٥,٤ مليار ريال في عام ١٤١٠/١٤١١ ١٩٩٠م إلى ٨١,٣ مليار ريال في عام ١٤١١/١٤١٢ ١٩٩١م أي بنسبة ٥,٠ في المائة.

أما في جانب حساب رأس المال فقد بلغت متطلبات التمويل حوالي ٩٨,٩ مليار ريال في عام ١٩٩١م.

وسجل قطاع الصناعات التحويلية وتشمل تكرير النفط معدل نمواً حقيقياً نسبته ٥,٥ في المائة في عام ١٤١٠/١٤١١هـ.. وتشير التقديرات الأولية لعام ١٤١١/١٤١٢هـ ١٩٩١م، إلى استمرار النمو في القطاع الصناعي بمعدل حقيقي نسبته ٩,٠ في المائة.

وبلغ عدد الوحدات الصناعية الجديدة التي أنشئت في عام ١٤١١هـ حوالي ٧٦ وحدة برأسمال اجمالي قدره ١,٦ مليار مقارنة بـ ٥٨ وحدة برأسمال اجمالي قدره ٧١٢ مليون ريال في عام ١٤١٠هـ.

وبنهاية عام ١٤١١هـ بلغ عدد الوحدات الصناعية العاملة ٨٨٨٦ وحدة برأسمال اجمالي قدره ١١٤,٨ مليار ريال وتستخدم هذه الوحدات مايزيد عن ١٥٦ ألف عامل.

واستحوذت الصناعات الكيماوية على نسبة ٦٣,٧ في المائة من اجمالي رؤوس أموال المصانع العاملة بالمملكة تلتها صناعات المعادن ومواد البناء بنسبة ١٢,٦ في المائة من اجمالي رؤوس أموال المصانع ثم الصناعات الصدئية واستحوذت على ٨,٩ في المائة من رؤوس أموال المصانع تلتها صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتي استحوذت على ٥,٩ في المائة من رؤوس الأموال وشكلت الصناعات الأخرى المتنوعة النسبة الباقية وهي ٨,٩ في المائة.

وبلغ انتاج الوحدات الصناعية التي تملكها الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) حوالي ١٣,١ مليون طن متري خلال عام ١٩٩١م وتنفذ سابك حالياً عدداً من مشاريع التوسعة التي تستهدف زيادة الطاقة الانتاجية.. ومن المتوقع أن تؤدي مشاريع التوسعة هذه إلى بلوغ اجمالي الطاقة الانتاجية السنوية لمجمعات سابك حوالي ٢٠ مليون طن في منتصف العقد الحالي ١٩٩٥م مقابل الطاقة الحالية والتي تبلغ حوالي ١٣ مليون طن وتشمر تكاليف مشروعات التوسعة حوالي ٣٠ مليار ريال.

وارتفع استهلاك الكهرباء بالمملكة خلال عام ١٤١١هـ بنسبة ٧,٩ في المائة ليصل اجمالي الطاقة الكهربائية المباعة في ذلك العام إلى ٧٣٣٢٧ مليون كيلووات/ ساعة وزاد الاستهلاك الصناعي للطاقة الكهربائية بنسبة ٢,٠ في المائة ليصل إلى ١٩٩٩٤ مليون كيلووات/ ساعة في عام ١٤١١هـ مشكلاً نسبة ٢٦,٧ في المائة من اجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة.

ونتيجة لزيادة الطلب على الكهرباء ارتفعت قدرة التوليد الفعلية خلال عام ١٤١١هـ بنسبة ٢,٤ في المائة عن العام السابق لتبلغ ١٦٨٤٩ ميجاوات.. كما ارتفع المعمل الذري بنسبة ٥,٩ في المائة ليبلغ حوالي ١٢٨٨٩ ميجاوات.. وزاد عدد المشتركين في خدمات الكهرباء خلال ذلك العام بنسبة ٤,٠ في المائة ليصل إلى حوالي ٢,٥ مليون مشترك.

وبلغ انتاج مصانع الاسمنت الثانية خلال عام ١٩٩١م حوالي ١١,٤ مليون طن من الاسمنت وهو مايمثل نسبة ٧٨,٦ في المائة من اجمالي الطاقة الانتاجية لهذه المصانع والتي تبلغ حوالي ١٤,٥ مليون طن.

غير أن عام ١٩٩٢م شهد زيادة حادة في الطلب على الاسمنت مما شجع على زيادة الاستيراد وحفز المصانع القائمة على اعادة تقييم خططها لتوسعة طاقاتها الانتاجية.

وواصل القطاع الزراعي تطوره حيث سجل معدل نمواً حقيقياً نسبته ٧,٠ في المائة في عام ١٩٩٠م فقد زاد اجمالي انتاج الحبوب بنسبة ٨,١ في المائة إلى ٤٢٥٦,٠ ألف طن مترى في عام ١٤١٠/١٤١١هـ وارتفع انتاج القمح بنسبة ٧,٨ في المائة إلى ٣٧٢١,٨ ألف طن مترى بينما ارتفع انتاج الشعير بنسبة ٧,٧ في المائة إلى ٣٦٦,٠ ألف طن مترى وسجل انتاج الخضروات خلال العام زيادة معدلها ١٥,٥ في المائة في حين بلغ معدل الزيادة في انتاج الفاكهة ١,٦ في المائة.

واستمرت السياسة الرامية لدعم وتشجيع النشاط الزراعي حيث منح البنك الزراعي العربي السعودي قروضاً بقيمة اجمالية قدرها ١٠١٧ مليون ريال في عام ١٤١٠/١٤١١هـ مقارنة بـ ٨٥٤ مليون ريال في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ وبلغت قيمة الاعانات التي صرفها البنك للمزارعين خلال عام ١٤١٠/١٤١١هـ حوالي ١٤٩ مليون ريال.

وبذلك بلغ اجمالي مقدمه البنك من قروض واعانات منذ انشائه حوالي ٢٥,٠ مليار ريال و٩,٠ مليارات ريال على التوالي.. كما ارتفع انتاج المياه المحلاة الى استفاد منها أيضاً القطاع الزراعي بنسبة ٣,٤ في المائة إلى ٦٥٦,٩ مليون متر مكعب في عام ١٤١١هـ.

ارتفع عدد الطلبة المنتسبين بمختلف مراحل التعليم في المملكة إلى حوالي ٣ ملايين طالب وطالبة خلال العام الدراسي ١٤١١هـ وقد التحق نحو ٢,٥ مليون طالب وطالبة بمدارس التعليم العام محققاً زيادة نسبتها ٤,٢ في المائة عن العام السابق.. كما زاد عدد الطلبة المنتسبين في مختلف مؤسسات التعليم العالي بنسبة ٢,٠ في المائة إلى ١٣٣٨٢٧ طالباً وطالبة خلال عام ١٤١١هـ.. وبلغ عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي نحو ١٦٢٦٢ خريجاً وخريجة للعام الدراسي ١٤١٠هـ وزيادة نسبتها ٣,١ في المائة عن العام السابق كما بلغ عدد المبتعثين إلى الخارج ٣٥٥٤ مبتعثاً ومبتعثة بنهاية عام ١٤١١هـ.

وبلغ اجمالي عدد الملتحقين في معاهد التعليم العالي والمدارس الثانوية للمعلمين السنجواري خلال عام ١٤١٠/١٤١١هـ حوالي ٧٣٩٩ طالبا بينما بلغ اجمالي عدد الملتحقين بالكليات التقنية المتوسطة والمعاهد الصناعية الثانوية والمعهد الفني الملكي ١٠٨١٩ طالباً.

كما التحق ٤٠٨ طلاب في المعهد الزراعي النموذجي للعام ١٤١١هـ بلغ اجمالي عدد الملتحقين بمراكز التدريب المهني حوالي ٩٠٦٤ متدرباً في عام ١٤١١هـ بينما بلغ عدد المتخرجين من هذه المراكز خلال العام ٦٤٤٢ متدرباً.

وارتفع عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية التي تديرها وزارة الصحة إلى ١٦٦ مستشفى و١٦٩٢ مركزاً طبياً وطاقة خلال عام ١٤١١هـ. وبلغ عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي نحو ١٦٢٦٢ خريجاً وخريجة للعام الدراسي ١٤١٠هـ وزيادة نسبتها ٣,١ في المائة عن العام السابق كما بلغ عدد المبتعثين إلى الخارج ٣٥٥٤ مبتعثاً ومبتعثة بنهاية عام ١٤١١هـ.

وبلغ اجمالي عدد الملتحقين في معاهد التعليم العالي والمدارس الثانوية للمعلمين السنجواري خلال عام ١٤١٠/١٤١١هـ حوالي ٧٣٩٩ طالبا بينما بلغ اجمالي عدد الملتحقين بالكليات التقنية المتوسطة والمعاهد الصناعية الثانوية والمعهد الفني الملكي ١٠٨١٩ طالباً.

كما التحق ٤٠٨ طلاب في المعهد الزراعي النموذجي للعام ١٤١١هـ بلغ اجمالي عدد الملتحقين بمراكز التدريب المهني حوالي ٩٠٦٤ متدرباً في عام ١٤١١هـ بينما بلغ عدد المتخرجين من هذه المراكز خلال العام ٦٤٤٢ متدرباً.

وارتفع عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية التي تديرها وزارة الصحة إلى ١٦٦ مستشفى و١٦٩٢ مركزاً طبياً وطاقة خلال عام ١٤١١هـ. وبلغ عدد الأسرة في هذه المستشفيات إلى ٢٦٨٦٦ سريراً وتحققت كذلك زيادة في عدد أعضاء الهيئة الطبية بنسبة ٨,٥ في المائة بنهاية عام ١٤١١هـ ليصل إلى ٦٢٢٤ عضواً وبلغ عدد المستشفيات التي تديرها قطاعات حكومية أخرى ٣١ مستشفى بطاقة استيعابية قدرها ٧٣٧٧ سريراً.

وبلغ عدد المستشفيات الخاصة في المملكة بنهاية عام ١٤١١هـ حوالي ٦٦ مستشفى بطاقة استيعابية قدرها ٦٦٨٠ سريراً وارتفع عدد المستوصفات الخاصة إلى ٤٠٩ مستوصفات بالمقارنة مع ٣٩٢ مستوصفاً في العام السابق.

وبلغ عدد الشركات المساهمة والمؤسسات الخاصة الخاضعة لنظام المؤسسات الاجتماعية قدرها ١٣٨٩ شركة و١٢٥١٩ مؤسسة في متصف عام ١٤١٢هـ وبلغ عدد العمال المستفيدين من نظام التأمينات الاجتماعية دفع معاشات المتقاعدين اكثر من ٣,١ مليون عامل بينما تجاوز عدد المشتركين في نظام التأمينات دفع الأخطار المهنية ٣٣٩٩٣٧ عاملا. في عام ١٤١١/١٤١٢هـ.

وبلغ مجموع طول الطرق المعبدة الجديدة التي انشئت في المملكة خلال عام ١٤١١هـ/١٤١٢هـ ١٩٩١م/١٩٩٢م زهاء ١١٢٠ كيلو مترا وبذلك يصبح اجمالي طول شبكة الطرق في المملكة ١٢٧٦٩٨ كيلو مترا في نهاية عام ١٤١١/١٤١٢هـ.

وتلتلت الخطوط الجوية العربية السعودية ٩,٤ مليون مسافر في عام ١٩٩١م مقارنة بـ ١٠,٣ مليون مسافر في عام ١٩٩٠م أي بانخفاض نسبته ٨,٧ في المائة وبلغ اجمالي وزن البضائع التي شحنتها الخطوط السعودية في عام ١٩٩١م نحو ١٥٠,٤ ألف طن أي بانخفاض نسبته ٢١,٦ في المائة من عام ١٩٩٠م.

بلغ عدد المطارات العامة بالمملكة ٢٥ مطاراً في نهاية عام ١٩٩١م منها ثلاث مطارات دولية.. وبلغ عدد المسافرين بواسطة تلك المطارات زهاء ١٩,٧ مليون مسافر.. ويكرى العمل على انشاء مطار الملك فهد الدولي بالقرب من الدمام في المنطقة الشرقية.

وقد تم انجاز ٧٨ في المائة من الأعمال الانشائية لهذا المشروع حتى نهاية عام ١٩٩١م.

بلغ عدد الركاب الذين تم نقلهم على الخطوط الجديدة السعودية خلال العام المالي ١٤١١/١٤١٢هـ زهاء ٤٤ ألف مسافر بالمقارنة مع حوالي ٤٢١,٦ ألف مسافر تم نقلهم خلال عام ١٤١٠هـ/ ١٤١١هـ أي بانخفاض طفيف نسبته ١,٧ في المائة وبلغ وزن ما شحنه الخطوط الجديدة من بضائع جاءة ووفود خلال عام ١٤١١هـ/١٤١٢هـ زهاء ١٢١٨ ألف طن بالمقارنة مع ١٠٤٤ ألف طن في العام السابق أي بارتفاع نسبته ١٦,٧ في المائة وتعزى هذه الزيادة الى زيادة ما تم نقله من حروفات وبضائع مستوردة.

ارتفعت مقاسم الخطوط الهاتفية بنهاية عام ١٩٩١م بنسبة ٣,٣ في المائة لتبلغ حوالي ١,٦٣ مليون خط بالمقارنة مع ١,٥٧ مليون خط بنهاية عام ١٩٩٠م كما بلغ عدد الدول المرتبطة باتصال مباشر مع المملكة ١٩٦ دولة.

وحقق قطاع الاسكان مزيدا من التقدم خلال عام ١٤١١/١٤١٢هـ حيث قدم صندوق التنمية العقارية قروضاً بلغت قيمتها ١٩٠٣ ملايين ريال لانشاء حوالي ٦٥١٩ وحدة سكنية خلال عام ١٤١٠/١٤١١هـ.. وشكلت القروض طويلة الأجل بقيمة ٩٧ في المائة استخدمت لانشاء حوالي ٦٢٧٠ وحدة سكنية خاصة.. أما القروض متوسطة الأجل فشكلت نسبة ٣ في المائة واستخدمت لانشاء ٢٤٩ وحدة سكنية استثمارية.

بلغت القيمة الاجمالية التراكمية للقروض التي صرفها صندوق التنمية العقارية حتى عام ١٤١١/١٤١٢هـ حوالي ٣٠٣,٣ مليارات ريال.. كما بلغ العدد التراكمي للوحدات السكنية التي مولتها هذه القروض ٤٨٣٤٧٥ وحدة سكنية خاصة واستثمارية.

وحققت المملكة تقدماً سريعاً في مجال التطور العمراني وشمل ذلك مشروعات المرافق العامة المتصلة بنظام شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف السيول وإضاءة الطرق وانشاء الأسواق والمناطق الترفيهية.. وبلغ اجمالي المصروفات على هذه المشاريع خلال العام المالي ١٤١١/١٤١٢هـ حوالي ٧٥٠,٨ مليون ريال.

كما بلغ اجمالي المصروفات التراكمية على مختلف المرافق العامة الجاري تنفيذها في مختلف ارجاء المملكة حوالي ١٥٠٢٩,٣ مليون ريال بنهاية عام ١٤١١/١٤١٢هـ مشكلة نسبة ٣٥,٩ في المائة من اجمالي تكاليف هذه المشروعات والتي تقدر بحوالي ٤١٨٠٧,٤ مليون ريال.